

المديرة التنفيذية لـ "ريستارت" لتأهيل ضحايا العنف: نكامل والأمن العام في تعزيز حقوق الإنسان

نهج اعتماد اعلى المعايير الدولية لحقوق الانسان الذي تطبقه المديرية العامة للامن العام في كل مجالات عملها، لم يتوقف عند حدود اطلاقها مدونة قواعد سلوك العسكريين الخاصة بها، وتشبيدها نظارة نموذجية، وسواها من الانجازات، بل تطور ليثمر شراكة متكاملة مع مركز "ريستارت" لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب

نظمت المديرية العامة للامن العام بالتعاون مع مركز "ريستارت" (Restart) لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، في 3 آذار 4 و 5 منه، بالاشتراك مع الجيش اللبناني والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي، دورة تدريبية حول المقابلات التحقيقية في اطار القضايا الجنائية. "الامن العام" قصدت القاعة التي تنجز فيها

الدورة، وشاركت في جانب منها، والتقت المديرية التنفيذية لمركز "ريستارت" لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب نائبة رئيس اللجنة الدولية للوقاية من التعذيب التابعة للامن المتحدة سوزان جبور.

■ كيف تعرفيننا بالمركز؟

□ يشكل مركزنا الذي انشئ عام 1996 منظمة غير حكومية تنشط في مجال اعادة تأهيل ضحايا العنف المنظم والتعذيب، والسعي الى الحد والوقاية من جميع اشكال ممارسات التعذيب والعنف. المركز عضو في المجلس العالمي لتأهيل ضحايا التعذيب في كوينهاغن عاصمة الدانمارك منذ العام 2003. تتمحور رؤيته حول نهج

حقوق الانسان عموماً، وحول مفهوم صون كرامة وسلامة الافراد الذين يكونون ضحايا العنف والتعذيب خصوصاً. يستفيد من خدماته سنويًا ما يقارب 3 الاف شخص من نساء، اطفال، رجال، سجناء، لاجئين، ضحايا من الحروب، اطفال متأثرين او تم اشراكهم في النزاعات المسلحة، اطفال ذوي احتياجات خاصة، وغيرهم من المعرضين للصدمة من جراء الحروب او النزاعات وسواها.

■ ما هي الاطر العمالية التي يعتمدها المركز لتحقيق تلك الاهداف؟

□ ينشط مركزنا محليا ودوليا على نشاطات

نهج اعتماد اعلى المعايير الدولية لحقوق الانسان الذي تطبقه المديرية العامة للامن العام في كل مجالات عملها، لم يتوقف عند حدود اطلاقها مدونة قواعد سلوك العسكريين الخاصة بها، وتشبيدها نظارة نموذجية، وسواها من الانجازات، بل تطور ليثمر شراكة متكاملة مع مركز "ريستارت" لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب

عملياتنا في بيروت وطرابلس،

المتعلقة بمكافحة العنف والتعذيب، عبر كل الوسائل الاعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي المتاحة امامنا.

2- التواصل مع اشخاص السلطات التشريعية والتنفيذية، اي الوزراء والنواب تحديداً، للسعي بالاشتراك معهم نحو اعداد مشاريع قوانين واقتراحات قوانين من شأنها تعزيز مكافحة ظاهرتي العنف والتعذيب، واقرارها وفقاً للاصول القانونية كي تصبح قوانين واجبة التطبيق.

3- السعي بكل الوسائل نحو خلق ذهنية مجتمعية، لاسيما ضمن السلطات والاجهزة المعنية بانفاذ القانون، مناهضة تلقائياً لكل حالات التعذيب والعنف.

4- برنامج الابحاث والدراسات وتبادل الخبرات. في هذا الصدد نشير الى اننا خلقنا نوعاً من الشراكة الدائمة مع العديد من الجامعات اللبنانية والاجنبية المنتشرة في دول عدة، للتعاون في انجاز الابحاث والدراسات وتبادل الخبرات، بهدف توحيد الجهود املاً في تحقيق اهداف مناهضة التعذيب والعنف بشكل عالمياً.

ما تجدر الاشارة اليه اننا نتعاون مع كل المؤسسات الرسمية والخاصة وهيئات المجتمع المدني، المحلية والدولية، لاجل تحقيق تلك الاهداف الانسانية السامية.

■ هل في امكان اي شخص يتعرض لاي حالة عنف او تعذيب، ان يتواصل معكم لتقديم المساعدة له؟

□ بالطبع. هذا الامر يدخل في صلب مهماتنا واهتماماتنا. بمجرد علمنا باية حالة تعذيب او عنف تطاول اي شخص كان، نتواصل فوراً مع الجهات القضائية والامنانية صاحبة الصلاحية للتدخل لوقف هذه الحالة الشاذة والانسانية واللاقانونية بطبيعتها. ثم نقوم بكل ما يلزم تجاه الضحية من النواحي الصحية والنفسية والتأهيلية والقانونية التي سبق وارشنا اليها. في هذا الاطار نحن نضع ارقام هواتف مقرنا الموجودين في بيروت وطرابلس،



المديرة التنفيذية لمركز "ريستارت" لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب سوزان جبور.

وهي (01-385358 - 01-380587 في بيروت) و(06-410577 - 06-411451 في طرابلس)، اضافة الى الخط الساخن 76-708083، الموضوع في تصرف اي شخص يريد ابلاغنا عن اي حالة عنف او تعذيب تحصل كي نتدخل، كما في تصرف اي مؤسسة رسمية او خاصة ترغب في ان نتعاون ونتشارك في العمل على الحد من ممارسات التعذيب والعنف التي تخالف كل القوانين المحلية والدولية.

■ ماذا بالنسبة الى التعاون بين مركز "ريستارت" والمديرية العامة للامن العام؟

□ نتعاون منذ سنوات عدة مع المديرية العامة للامن العام. في البداية كان التعاون يقتصر على مشاركة المديرية، كما سائر السلطات والمؤسسات الرسمية الامنية والمدنية التي نوجه اليها الدعوات لحضور مؤتمراتنا ومحاضراتنا ودوراتنا التدريبية، في مختلف نشاطاتنا الهادفة الى تعزيز حقوق الانسان عموماً. مع استحداث المديرية منذ ما يقارب الثلاث سنوات دائرة خاصة تعنى بحقوق الانسان، هي دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، بدأ التعاون بيننا يتوسع تدريجاً ليشمل كل مجالات نشاطاتنا التي تدخل ضمن مهمات الامن العام وصلاحياته، من دون اي استثناء. بالتالي انتقلنا من مرحلة التعاون المحدود الى

□ هذه الدورة التي يشارك فيها 30 ضابطاً من كل من الجيش اللبناني والمديرية العامة للامن العام والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي، نجريها بالتعاون مع اكاديمية الشرطة في بريطانيا والمؤسسة النروجية الوطنية لحقوق الانسان في النرويج، وهي تتمحور حول المقابلات التحقيقية في اطار القضايا الجنائية. تهدف الدورة الى تدريب الضباط على احدى احدث المنهجيات العلمية المعتمدة عالمياً في كيفية اجراء التحقيقات الاولية، من دون استخدام العنف او القوة او اي وسيلة من وسائل الضغط الجسدي او النفسي، وبما يتيح للمحققين الوصول الى اعلى قدر ممكن من الاعترافات الصادقة من الشخص الموقوف. هذه المنهجية طبقت لأول مرة في العالم في بريطانيا عام 1999، وقد اثبتت نجاحها ما جعلها تعتمد في العديد من دول العالم المتطورة. ما تجدر الاشارة اليه اننا من بين كل 90 ضابطاً بتدريبن، بمعدل 30 ضابطاً في كل دورة، نختار 15 منهم، ممن تبين علاماتهم انهم يتمتعون بكفايات متميزة، كي يخضعوا لدورات تدريبية اضافية تتيح لهم ان يصبحوا مدربين لتلك المنهجية في المؤسسات الامنية التي ينتمون اليها.

■ ماذا تتضمن برامج التدريب؟

□ تتناول برامج التدريب التي ينجزها مدربان يتمتعان بخبرة تتجاوز العشرين عاماً في مجال التحقيقات، احدهما من الجنسية البريطانية والثاني من الجنسية النروجية، الكثير من المواضيع الامنية والقانونية التخصصية. من ابرز العناوين العريضة التي يمكن الاشارة اليها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: التخطيط والتحصير لبدء التحقيق، التقديم وبناء علاقة ودية، السرد الحر الاول، التوضيح والافصاح، احتتام المقابلة، تقييم المقابلة.

■ هل من دورات اخرى ستجرى في وقت قريب؟

□ بالتأكيد. بالتعاون مع الجيش اللبناني والمديرية العامة للامن العام والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي. اضافة الى الدورات التي اجريت في اذار الماضي، ستجرى دورات خلال ايار وحزيران المقبلين، واخرى تحدد تواريخها لاحقاً.

اللواء ابراهيم وضع قدرات الامن العام في خدمة قضايا حقوق الانسان

مرحلة التكامل في تحقيق اهداف مشتركة تصب كلها في مصلحة تعزيز حقوق الانسان. وهي بطبيعتها الحال قضايا تتبناها وتعمل لاجلها معظم هيئات المجتمع المدني وجمعياته في داخل لبنان وخارجه. هذا التكامل لم يكن ليحصل بهذا الزخم وبهذه الشمولية لولا نهج اعطاء الاولوية لكل قضايا حقوق الانسان الذي ارساه المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم ضمن المديرية، كما على مساحة الوطن عبر الملفات الانسانية التي ساهم في حلها. فكما أكد لنا، ويؤكد دائماً في الاعلام، ان كل قدرات المديرية العامة للامن العام وطاقاتها هي في خدمة كل القضايا الانسانية وقضايا حقوق الانسان، وهذا ما تلتمسه من خلال تعاطينا مع كل ضباط المديرية وعناصرها.

■ ماذا بالنسبة الى تفاصيل الدورة التي تجرى حالياً؟